فلماذا الانقسام اذن ؟ لماذا المزايدة ؟ ولماذا الصمت القابل لترجمة مخطئة ؟

هل « نهنىء » الرافضين ، لان احتمال السيطرة الفلسطينية على الضفة الغربية قد صار بعيدا جدا ؟ هل نهنئهم لان جزءا من وطنهم ذاهب الى المملكة الاردنية؟ أم « نعزي » القابلين لان مطلبهم — وهو صراع وكفاح — قد صار بعيدا عن التحقيق لاسباب أهمها : تراجع أحد أعمدة هيكل التحالف العربي ؟.

لا نهنىء ولا نعزي .

فلقد حاولت المقاومة الفلسطينية ، بالجهد السياسي والعسكري ، أن تكون الطرف الشرعي الذي يعبر عن الشعب الفلسطيني في أي تحرك سياسي يبحث مصير هـذا الشعب . وان المشاركة في هذا التحرك لا يمكن ان يسمى قبولا أو انسجاما مع الهدف الامريكي — الصهيوني ، ولكنه محاولة لعرقلة هذا الهدف ولفرض الشرط الفلسطيني . وان نفض الايدي من دائرة النشاط السياسي الدائر في المنطقـة هو الموقف الاقرب الى تسهيل مهمة الهدف الامريكي .

لا يصح ، اذن ، لاي طرف في المقاومة أن يداعب شعر نتائج التحركات في المنطقة ليقول : هذا يثبت صحة رأيي . أن حركة التاريخ لا تتم استجابة لرغبة طيبة من أحد . ان الفاعلية الذاتية في هذه الحركة ، لا التفرج السلبي عليها ، هي التي تحدد صحة المواقف . وضمان النجاح ليس شرط النشاط .

وهؤلاء الذين يقفون ، الآن ، على نهاية مرحلة ما بعد تشرين ليشاهدوا مدى التطابق بين نتائجها — ولم تنته بعد — وبين أفكارهم ، لماذا لا يعترفون بأن جوهـر النشاط الامريكي — الاسرائيلي — الاردني كان يرمي الى طرد الفلسطينيين من دائرة العمل السياسي ، ليتسنى للهدف المثلث المصالح ان يصمم الحل اللائق به ؟.

لم يقبل أي فلسطيني مقاوم هذا الحل ، فلماذا نسمي التحرك السياسي قبولا ؟ أليس هو الرفض .

وهل آن الاوان لندرك ، جميعا ، أننا مرفوضون .. مرفوضون .. مرفوضون .

— هل أنت مع جنيف أم ضد جنيف ؟.

هكذا نشروا السؤال بين الفلسطينيين ، واختلقوا ، وأوقعوا الخلاف .

وتحاول القول : أنا مع القدس . والذين مع جنيف أو ضدها هم مع القدس أيضا .

نذهب أم لا نذهب ؟ الذاهب قابل ، واللا ذاهب رافض .
ومرة أخرى : كلنا مرفوضون .

فلم يطلب منا أحد أن نذهب . ولم يسمح لنا أحد بأن نذهب . واذا ما أتيح لنا أن نصل الى جنيف ، فسيكون ذلك اغتصابا . سيكون ذلك نتيجة التهديد العربي والسوفياتي بنسف جنيف اذا لم تكن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهي الوحيدة في العالم التي يحق لها أن تحدد معنى حقوق الشعب الفلسطيني في أية هيئة دولية تبحث هذه الحقوق .

يبدو ان ذلك لن يحدث بسهولة